

(أنسنة) القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراجماتي



مصطفى شفيق علام *

لا يبدو التدخل الفرنسي السافر في الأزمة الإنسانية الطاحنة، والتي تعصف بمسلمي جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) حالياً، أمراً خارجاً عن المألوف بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية ذات التجليات الاستعمارية، المباشرة وغير المباشرة، في إفريقيا، والتي دائماً ما تتدثر بالأبعاد الإنسانية الزائفة، لاكتساب نوع من (الشرعنة) السياسية والقانونية، على الصعيدين؛ الدولي والإقليمي، مع غلبة الاتجاهات نحو (أنسنة) العلاقات الدولية، في سياق منظومة (العولمة – الأمركة) التي باتت تفرض نفسها، على مجمل التفاعلات الدولية الراهنة، كمُسوح الضأن، التي تخفي وراءها أفئدة كأفئدة الذئاب، لتصبح تلك (الأنسنة) المزعومة أداة للقتل والتطهير العرقي وسحق الآخر، وبخاصة المسلم، باسم التدخل لاعتبارات إنسانية تارة، والمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي تارة أخرى، وحفظ السلم والأمن الدوليين تارة ثالثة.

وحينما يقول (ولفجانج إشينجر) رئيس مؤتمر «ميونيخ الدولي للأمن» (MSC): «إنّ أزمات إفريقيا أقرب إلينا اليوم من أفغانستان، ولا ينبغي أن يكون النظر إلى إفريقيا أمراً بديهياً بالنسبة للفرنسيين فقط، فالأمر هناك يدور حول أمن ألمانيا أيضاً»(١)، مطالباً بلاده بضرورة تعزيز المشاركة العسكرية لألمانيا في مناطق الأزمات في إفريقيا، وحينما يتوازى ذلك مع إعلان الخارجية الأمريكية عن تدشين القمّة (الأمريكية – الإفريقية)، والتي ستعقد أولى فعالياتها في أغسطس المقبل، لتجمع الإدارة الأمريكية بقادة سبع وأربعين دولة إفريقية، لبحث مستقبل الشراكة الاقتصادية مع القارة السمراء(٢)، فإنّ هذا يعني جولة جديدة من التكالب الاستعماري الغربي على القارة الإفريقية.

كما يمكن النظر إليه باعتباره مزاحمة ألمانية أمريكية حميمة مع فرنسا (الاستعمارية) صاحبة النفوذ الأبرز في المنطقة، خصوصاً في دول جنوب الساحل والصحراء، والتي تتورط حالياً في الصراع الدائر في إفريقيا الوسطى، ذلك الصراع الذي هوى بالبلاد مجدّداً إلى أتون الفوضى والاقتتال الأهلي، حيث تسارعت وتيرتها بفعل التدخل الفرنسي لتصل إلى مرحلة التطهير العرقي Ethnic cleansing للمسلمين، وفقاً لمنظمة العفو الدولية(٣).

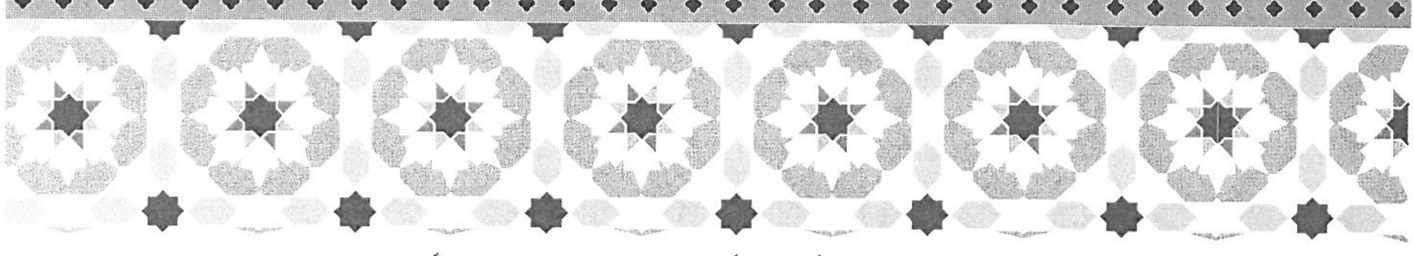
(*) رئيس وحدة الدراسات السياسية بمركز المصري للدراسات والمعلومات – القاهرة.

(١) «رئيس مؤتمر ميونيخ يحث ألمانيا على تعزيز مشاركتها في إفريقيا»، دويتش فيله، ٢٠١٤/١/٢٨م، متاح على الرابط الآتي: http://dw.de/p/1Aye3

(٢) انظر في ذلك: مصطفى شفيق علام: القمة الأمريكية المصرية.. غياب مصري مؤثّر عن محفل اقتصادي مهمّ، المصري اليوم، ٢٠١٤/١/٢٣م، متاح على الرابط الآتي: http://www.almasryalyoum.com/News/Details/379982#

(٣) Amnesty International, «Central African





وتبدو حالة إفريقيا الوسطى مدخلاً مناسباً لإثبات الحضور الفرنسي في القارة الإفريقية، أمام حلفائها الغربيين، في سياق تبادل الأدوار، وتقاسم مناطق النفوذ، وتوزيع المصالح والقيم بين الاستعماريين الجدد من أرباب العولمة.

ومن ثمّ؛ فإنّ القراءة الأولية للتحرك الفرنسي الراهن في أزمة إفريقيا الوسطى يجب أن تنطلق من سياقات الخبرة الاستعمارية (الرسالية) الفرنسية واستحقاقاتها الاستراتيجية، خصوصاً أنّ فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استطاعت - بشكل مؤسّسي فاعل، وعلى مدار العقود الستة الأخيرة - أن تحافظ على علاقات وطيدة مع مستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال، نفوذاً وتأثيراً، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الاستعمارية التقليدية الأخرى الرئيسة في القارة، مثل: المملكة المتحدة، والبرتغال، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا[1].

المتلازمة (الرسالية - البراجماتية) الفرنسية.. لماذا إفريقيا الوسطى؟:

إنّ حالة (إفريقيا الوسطى) مثالية بامتياز؛ لتحليل الأبعاد الاستراتيجية الحاكمة للتدخل الفرنسي في القارة الإفريقية، خصوصاً أنّ هذه الحالة ليست الأولى، وقطعاً لن تكون الأخيرة، التي تتدخل فيها القوات الفرنسية عسكرياً بشكل مباشر في إحدى الأزمات الداخلية للقارة، حيث بلغ حجم التدخلات العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية، وفقاً لتقديرات متطابقة، نحو خمسين حالة تدخل، منذ العام ١٩٦٠م[2].

وإفريقيا الوسطى، وكما يبدو من اسمها بالفعل، هي (خاصرة) القارة الإفريقية، حيث تتوسط القارة السمراء، جغرافياً، وهي نقطة انطلاق رئيسة لجميع أرجاء القارة، خصوصاً مع امتلاكها حدوداً جغرافية شاسعة مع ست دول إفريقية مهمّة.

خريطة إفريقيا الوسطى - الحدود الجغرافية[3]



وتبلغ مساحة إفريقيا الوسطى نحو ٦٢٢,٩٨٤ كم٢، أكبر من مساحة فرنسا، وتمتلك موارد طبيعية كبيرة، وبخاصة الألماس واليورانيوم والذهب والنفط، بالإضافة إلى الأخشاب والطاقة المائية، ويبلغ عدد سكانها، وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢م، نحو ٥,٠٥٧,٢٠٨ نسمة.

وكشأن الدول الإفريقية الأخرى، جنوب الصحراء، يتكون النسيج الاجتماعي لإفريقيا الوسطى من فسيفساء إثنية مختلفة، من عرقية

Republic: Ethnic Cleansing and Sectarian Killings», Press releases, Media Centre, 2014/2/12.

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م، متاح على الرابط الآتي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264

(٢) حمدي عبد الرحمن: فرنسا وإعادة غزو إفريقيا، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٢/٢م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/opinions/032c935c9973-9586-974c-47f6-pages/30505088

(٣) (بالإنجليزية): Source: BBC World, UK, available at http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-26195583



البايا Baya، ونسبتهم ٣٣٪، والباندا Banda ٢٧٪، والمانديجا Mandjia ١٣٪، والسارا Sara ١٠٪، والمبوم Mboum ٧٪، والمباكا M›Baka ٤٪، والياكوما Yakoma ٤٪، وعرقيات أخرى ٢٪.

وعلى الصعيد الديني؛ ليست هناك ديانة واحدة لها السيادة في إفريقيا الوسطى، حيث تتكون الخريطة العقدية للسكان من: ٣٥٪ ديانات محلية وضعية، و ٢٥٪ من الروم الكاثوليك، و ٢٥٪ من البروتستانت، و ١٥٪ من المسلمين، مع ملاحظة أنّ المسيحيين في إفريقيا الوسطى يتأثرون كثيراً بالتقاليد الوضعية المكتسبة من الديانات المحلية التقليدية[1].

وظلت إفريقيا الوسطى (مستعمرة فرنسية) لعقود طويلة، تحت اسم (أوبانجي- شاري Ubangi-Shari)، ثم استقلت تحت اسم (جمهورية إفريقيا الوسطى) عام ١٩٦٠م، حيث حرصت فرنسا - كعادتها مع مستعمراتها في القارة الإفريقية - على زرع نخبة مسيحية، غالباً عسكرية، موالية لها، في الحكم، كان آخرهم قبل الأزمة الحالية الجنرال (فرانسوا بوزيزيه Francois Bozize) (٢٠٠٣م - ٢٠١٣م)، والذي أُطيح به على يد ائتلاف (سيليكا Seleka) المعارض، والذي يضم خمس مجموعات متمردة رئيسة، غالبيتها من المسلمين، في مارس ٢٠١٣م.

وقد عانت البلاد تحت حكم (بوزيزيه) ويلات القمع والفساد، ما دفع الشعب بشتّى أطيافه للثورة عليه، والترحيب بالإطاحة به، حيث تشكّل على إثر ذلك مجلس انتقالي، اختار في أبريل ٢٠١٣م (ميشال جوتوديا)، من الشمال، بوصفه أول رئيس مسلم في تاريخ جمهورية إفريقيا الوسطى[2].

لكن الاتحاد الإفريقي رفض الإطاحة ببوزيزيه، باعتباره إجراءً غير دستوري، وعلّق عضوية (بانجي) في الاتحاد[3]، كما رفضت فرنسا الإطاحة بحليفها السابق (بوزيزيه) من سدة الحكم وتولية رئيس مسلم، مع أنها كانت قد رفضت مساندة (بوزيزيه) من قبل في حربه مع (سيليكا)، لتنزلق البلاد خلال تلك الفترة إلى حالة غير مسبوقة من العنف وتردي الأوضاع الاقتصادية، أجبرت الرئيس الجديد (جوتوديا) وحكومته، تحت ضغوط الدول المجاورة، وبإيعاز من فرنسا، على الاستقالة في يناير ٢٠١٤م، ومغادرة البلاد إلى منفاه الاختياري في بنين[4]، حيث تشكّل مجلس انتقالي جديد، اختار المسيحية (كاثرين سامبا بانزا) رئيسة بلدية العاصمة (بانجي) لرئاسة الجمهورية، بصفتها أول امرأة تبلغ هذا المنصب في تاريخ البلاد[5].

ويمثّل التعاطي الفرنسي مع (جمهورية إفريقيا الوسطى) نموذجاً للاستراتيجية الفرنسية ما بعد (الكولونيالية)، حيث دأبت باريس على تنصيب الحكام المستبدين وعزلهم، ومن كثرة ما تدعم فرنسا أنظمة مستبدة في إفريقيا، تعيق أي إمكانية لحياة ديمقراطية أو حكم رشيد، ليظل السكان المحليون هم دائماً مَن يدفعون الثمن من أمنهم واستقرارهم وحرياتهم وأرواحهم.

وفي هذا السياق؛ يتذكر الجميع الديكتاتور

---

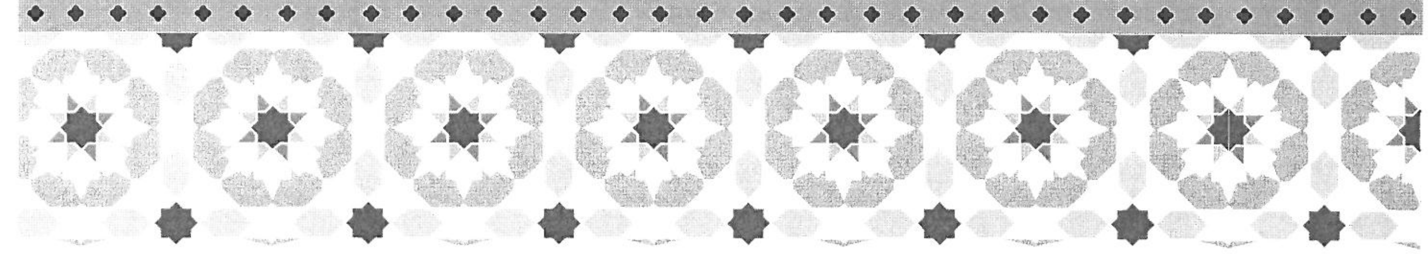
(١) موسوعة مقاتل من الصحراء، جمهورية إفريقيا الوسطى، متاح على الرابط الآتي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Central-Af/index.htm

(٢) «انتخاب زعيم انقلاب إفريقيا الوسطى رئيساً للبلاد»، رويترز، ٢٠١٣/٤/١٣م.

(٣) الاتحاد الإفريقي يعلّق عضوية إفريقيا الوسطى، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٣/٢٥م. متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/news/4d1e-886f--5c57-pages/30d09365a5ee2e249b5b

(٤) «رئيس إفريقيا الوسطى السابق يغادر إلى المنفى في بنين»، بي بي سي، ٢٠١٤/١/١٢م.

(٥) «تنصيب رئيسة إفريقيا الوسطى وسط أعمال عنف»، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٤/١/٢٣م.



(جان بيدل بوكاسا) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى (فرانسوا بوزيزيه) الذي قاد انقلاباً أوصله للسلطة بدعم فرنسي أيضاً عام ٢٠٠٣م، حيث لم يتوان الرجل في إغراق بلده في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ليثبّت أركان حكمه، معززاً سلطة جماعته بقمع المعارضة، وقد نظّم (بوزيزيه) عام ٢٠١١م مهزلة انتخابية حظيت برضا فرنسا، قبل أن يرفع الفرنسيون يدهم عن عونه حال الإطاحة به عام ٢٠١٣م، عقاباً له على اعتزامه منح شركات صينية حقّ التنقيب عن النفط في تلك البلاد البكر الغنية بالموارد الطبيعية الخام[١].

إذن؛ هي (الرسالية - البراجماتية)، تلك التي تحكم السلوك الفرنسي العنصري الاستعماري إزاء القارة الإفريقية، ففي إطار النظام الإمبريالي العالمي تواصل فرنسا الاضطلاع بدور شرطي العولمة في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وبعد كوت ديفوار ومالي يأتي التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى من بوابة (الاعتبارات الإنسانية)، لتصبح إفريقيا الوسطى بؤرة قلقة، تمثّل بيئة مناسبة لادعاءات الحرب على الإرهاب، وحماية الأقليات، والتدخل الإنساني، ليظل الوجود الفرنسي في مستعمراتها الإفريقية السابقة مسوّغاً، بل مدعوماً، من قِبَل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[٢].

وربما لم يكن لدى فرنسا مانع من غضّ الطرف عن (ميشال جوتوديا) بوصفه رئيساً مسلماً، خصوصاً أنه علماني، لو أنه أبدى من المرونة والاستعداد ما يلبّي رغبات باريس المتعطشة لثروات البلاد، لكن الرجل لم يلبث أن أعلن بعد أيام من الإطاحة ببوزيزيه بأنّ حكومته الجديدة ستراجع عقود التعدين والنفط التي وقعت في عهد الحكومة السابقة، للتدقيق في تلك العقود بما يحقّق طموحات الشعب[٣]، واتخاذ اللازم لما فيه مصلحة بلاده، وربما فهمت باريس مغزى إشارة (جوتوديا)، فأدركت - مبكراً - خطر وجوده في السلطة، وتثبيت دعائم أركانه في الحكم، لاحتمالية مساسه بمصالحها الاقتصادية الحيوية في إفريقيا الوسطى.

وبخلاف امتيازات التنقيب عن النفط، والهيمنة على قطاع الاتصالات في إفريقيا الوسطى، فإنّ للجمهورية الفرنسية مصالح اقتصادية استراتيجية كبيرة في (بانجي)، لعلّ أهمها ما تمتلكه إفريقيا الوسطى من ثروات تعدينية كبيرة، وبخاصة خامات اليورانيوم والألماس والذهب، ولعلّ هذا ما حدا بوزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس)، إلى القول - في معرض تسويغه لتدخل قوات بلاده في جمهورية مالي العام الماضي -: «لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحكّ، لذلك كان علينا التحرك بسرعة»[٤].

ولعلّ الدافع (البراجماتي) المتدثر بالمُسوح الرسالية الزائفة؛ هو ما حدا بفرنسا لأن تتدخل عسكرياً - أيضاً هذه المرة - في أزمة إفريقيا الوسطى الراهنة، والتي هي في جزء كبير منها (صناعة فرنسية) بامتياز، سواء في المبتدأ أو في المنتهى.

---

(١) بول مارسيال: إفريقيا الوسطى: السياسة الاستعمارية الفرنسية في قفص الاتهام، جريدة المناضل-ة المغربية، ٢٠١٣/١٢/٦م، متاحة على الرابط الآتي:
http://www.almounadil-a.info/article3571.html

(٢) المرجع السابق.

(٣) «إفريقيا الوسطى تراجع اتفاقيات التعدين والنفط»، الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٣/٢٩م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/407c-83bc-e550217fc48e-a408bd8b-a022

(٤) فرانس٢٤، ٢٠١٣/١/١٤م.



فعلى صعيد اليورانيوم؛ تعتمد فرنسا في تلبية نحو ٧٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وتمتلك إفريقيا الوسطى خامات واعدة من اليورانيوم الخام، خصوصاً في إقليم (باكوما Bakouma) جنوب شرقي البلاد[١]، وتعدّ خامات اليورانيوم في (باكوما) فريدة من نوعها، من حيث محتواها العالي من اليورانيوم، والتي تعدّ أعلى المعدلات جودة في مناجم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أظهرت الدراسات العلمية أنّ ثمة ٤١ مليون باوند من خام «اليورانيوم ٣٠٨» يوجد في مناجم (باكوما)، بنسبة استخراج تصل إلى ٠,٢٧٪، وهي تزيد تقريباً بنحو عشرين ضعفاً عن نسبة الاستخراج بمناجم اليورانيوم في جمهورية ناميبيا جنوبي القارة الإفريقية[٢].

وإذا كانت مصادر خام اليورانيوم الأولية التي تعتمد عليها فرنسا، بشكل متزايد، في إنتاج احتياجاتها من الطاقة الكهربائية تتركز بالأساس في جنوبي الجزائر وشمالي تشاد والنيجر، فيبدو أنّ تلك المصادر باتت مهددة بفعل ما يسمّى (الحرب على الإرهاب)، خصوصاً أنّ تلك المناطق باتت بؤرة عمليات لوجستية من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لاستهداف الجماعات الإسلامية المسلحة والمرتبطة بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، ومن ثمّ فقد باتت الحاجة ملحّة بشكل أكبر لإيجاد بديل آمن لخام اليورانيوم، بعيداً عن تلك المناطق المضطربة، ومن هنا تأتي أهمية مناجم اليوراينوم بإفريقيا الوسطى في هذا السياق.

ولقد قامت شركة أريفا Areva الفرنسية، كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة، باستثمار نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في مشروع (باكوما) لاستخراج اليورانيوم في إفريقيا الوسطى، منذ العام ٢٠١٠م، بهدف إنتاج نحو ١٢٠٠ طن/سنة، باعتبارها نقطة بداية، على أن يبدأ التشغيل الكامل للمشروع بكامل إنتاجيته المستهدفة بحلول العام ٢٠١٥م[٣].

ولكن نظراً لانخفاض أسعار اليورانيوم، والظروف الأمنية الصعبة، فإنّ شركة أريفا، وفقاً لموقعها الإلكتروني على الإنترنت، قد أوقفت أنشطتها الاستكشافية والتعدينية في إفريقيا الوسطى منذ العام ٢٠١٢م[٤]، ومن ثمّ فإنّ التدخل الفرنسي الجاري حالياً في (بانجي) إنما يهدف في بعض أبعاده إلى خلق واقع أمني جديد، أكثر مناسبة وملائمة، يمكن من خلاله لشركة أريفا، والشركات الفرنسية الأخرى العاملة في مجالات الطاقة والتعدين والتنقيب بشكل عام، استئناف مشروعاتهم الطموحة في مناجم إفريقيا الوسطى البكر.

أما الذهب والألماس؛ فقد بدأ اكتشافهما في إفريقيا الوسطى مع بدايات القرن العشرين، إبّان حقبة الاستعمار الفرنسي للبلاد، ثم لم يلبث الألماس أن أصبح ثاني صادرات الإقليم بعد القطن، حيث سيطرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على امتيازات الاستخراج والتصدير

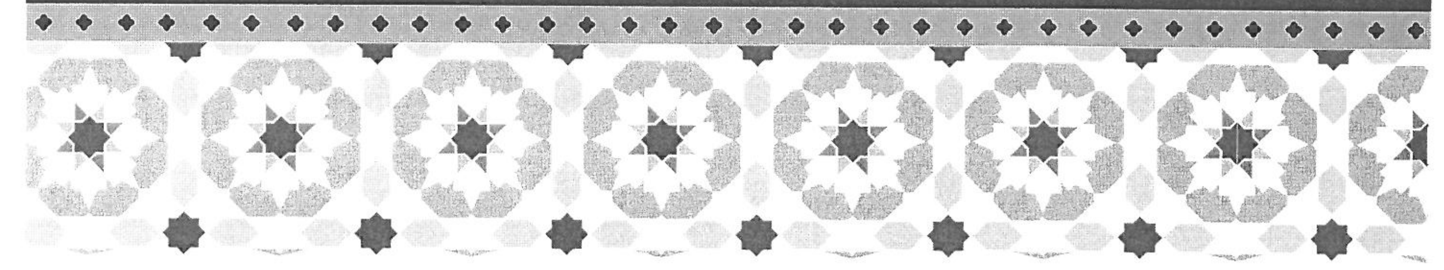
---

(١) World Nuclear Association, Uranium in Africa, avialable at: http://www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Others/Uranium-in-Africa/

(٢) Yossef Bodansky, «Behind France's intervention in CAR: Uranium supply security», World Tribune, 15/12/2013, avialable at: http://www.worldtribune.com/2013/12/15/behind-frances-intervention-in-car-uranium-supply-security/

(٣) World Nuclear Association, Uranium in Africa, Op. Cit.

(٤) http://www.areva.com/EN/maps-59/areva-worldwide-map.html?oid=CF



بشكل كامل، وقد شهدت شركات التعدين الدولية أوجها في خمسينيات القرن الماضي.

ومع حصول إفريقيا الوسطى على استقلالها عام ١٩٦٠م؛ استمر النفوذ الفرنسي مهيمناً على قطاع التعدين في البـلاد، خصوصاً فيما يتعلق بالذهـب والألمـاس، حتى حينما بـدأت بعض الحكومات الوطنية الخروج عن هيمنة المستعمر السـابق على ذلك القطاع المهمّ وتطالب بحصة مـن الإنتاج؛ فإنهـا كانت تفعل ذلـك بدافع من الفساد والاسـتحواذ على مقدّرات البلاد، وليس لمصلحـة الدولة والشـعب، وقد حـدث ذلك خلال حقبة (بوكاسـا)، كما حدث أيضاً في عهد (باتاسيه) الذي أسّس شـركات تعمل في مجال التعدين، وكلّف وسـطاء لجمع الألماس لحسابه، كمـا منح امتيازات لشـركات أجنبية خارج إطار القانون، وعبر ممارسات تعفي هذه الشركات من أية التزامات قانونية تجاه الدولة[(١)].

الصادرات الرسـمية لإفريقيا الوسطى من الذهب والألماس (٢٠١٠م – ٢٠١٢م)[(٢)]

المعدن	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م (يناير - يونيو)
الألماس (بالقيراط)	٣٠١,٥٥٧,٦٢	٣٢٣,٥٧٥,٢٠	٢١٠,٦٨٤,٧٨
الذهب (بالجرام)	٥٦,٤٧٥,٧٠	٧٢,٨٣٤,٥١	٣٠,٦٧٠,٤٠

وتبدو الأرقام الرسـمية حول إنتاج إفريقيا الوسطى وصادراتها من الألماس والذهب مضلّلة بشكل كبير، ولا تعبّر عن حجم الثروات الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة، إذ تؤكد بعض التقديرات أنّ نحـو ٣٠٪ من إنتاج البـلاد من خام الألماس إنما يخرج منها بطرق سرية غير مشروعة.

كما تكثر عمليات الفساد والجريمة المنظمة في هذا القطاع، خصوصاً مع الشحنات الأصغر حجماً، والتي يشكّل إجماليها مبالغ مالية ضخمة تضيع على الشعب الأفروسطي الذي يحلّ ضيفاً دائماً على قائمة الشـعوب الأكثر فقراً في العالم على الرغم مـن ثروات بـلاده الطائلة، وكذلك الحال بالنسبة لخامات الذهب، حيث تقدّر بعض الدراسـات حجم الصادرات غيـر القانونية من خامات الذهب في إفريقيا الوسـطى بنحو ٩٥٪ مـن إجمالي الإنتاج المحلي، والـذي يبلغ، وفقاً لتلك التقديرات ما يزيد عن طنين سنوياً[(٣)].

وعلـى مدى عقـود مـا بعد الاسـتقلال (الاسـمي)؛ أفضت عمليات التكالب على ثروات إفريقيا الوسطى من قِبَل أفراد النّخبة الحاكمة، وغالبيتهم من العسـكريين المسيحيين الموالين لفرنسـا، إلى إخراج الأطراف الأخرى، وبخاصة المسلمون، من المعادلة السياسية والاقتصادية.

ولقد أفـرزت الاسـتراتيجية الاسـتعمارية الفرنسـية، ما بعد (الكولونيالية)، والقائمة على سياسـة (فرّق تسد) الشهيرة، نخبة ريعية طفيلية فاسدة، قامت على شـراء الولاءات السياسية من بوابة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل المجتمع الوطني الواحد عـدة مجتمعات، وأبناء الوطن الواحد فرقاء أكثر من كونهم شركاء، وبدلاً من أن تسـتغل ثروات الدولة للتنمية المسـتدامة وتأسـيس مجتمع قـوي ودولة تنمويـة، وظّفت هذه الثروات لمصلحة قوى الإمبريالية، بشـقيها

(١) International Crisis Group (ICG), Dangerous little stones: Diamonds in the Central African Republic, December 2010, p. 1.

(٢) Source: Ken Matthysen و Iain Clarkson, Gold and diamonds in the Central African Republic The country's mining sector, and related social, economic and environmental issues, IPIS, February 2013, p. 6.

(٣) Steven Spittaels & Filip Hilgert, Mapping conflict motives: Central African Republic, IPIS, February 2009, p.p. 27 - 28.



التقليـــدي والمعولم، وزبائنها المحليين من النّخب المسيحية، والتي غالباً ما يبالغ في تعدادها لتصبح هي الأغلبيــة المجتمعية التي لهــا حقّ الصدارة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

(التطييف) المجتمعي: تهيئة المناخ لـ (أنسنة) التدخل:

وإذا كان النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية يمثّل الضلع الثالث للقوة الفرنســية على الصعيد الدولي، بجانــب قدراتها النوويــة التي جعلتها أحد أبرز اللاعبين في النــادي النووي العالمي، ومقعدها الدائم فــي مجلس الأمن الدولي الذي يمكّنها من اســتخدام حقّ النقض (فيتو) إزاء ما تراه ماسّاً بمصالحها الاستراتيجية العليا(١)، فإنّ تهيئة المناخ للإبقاء على مسوّغات تغلغل باريس في القارة الإفريقية يبدو مصلحة عليا للإمبريالية الفرنســية في حقبة ما بعد (الكولونيالية)، سواء مــن خلال دعم أنظمــة ديكتاتوريــة، أو إضفاء شــرعية على وجود القوات العسكرية الفرنسية بإفريقيا، بمســوّغات التعاون والدعم والتدريب وحفظ السلام وحماية الرعايا الفرنسيين، لذلك يجب ألا يُعتقد أنّ فرنســا مصدر سلام، أو دفاع عن الديمقراطية، في القــارة الإفريقية، بل إنها ســتظل، على العكس من ذلك، مرتكزاً رئيساً في زعزعة الاستقرار، ومصدراً دائماً لحروب متواترة وقلاقل مستمرة(٢).

وتؤكد حالة (إفريقيا الوسطى) الراهنة هذه الفرضية بشدة، فتطييف المجتمع (الأفروسطي)، وخلق مناخ من الصراع وعدم الاســتقرار، يصبّ في النهاية لصالح (شــرعنة) التدخل الفرنســي في المنطقة، وإكســابه غطاءً قانونياً زائفاً، مهمّاً ومطلوبــاً، وفقاً لمقتضيات (أنســنة) العلاقات الدوليــة في منظومة الأمــم المتحدة والمجتمع الدولي ما بعد انهيار القطبية الثنائية.

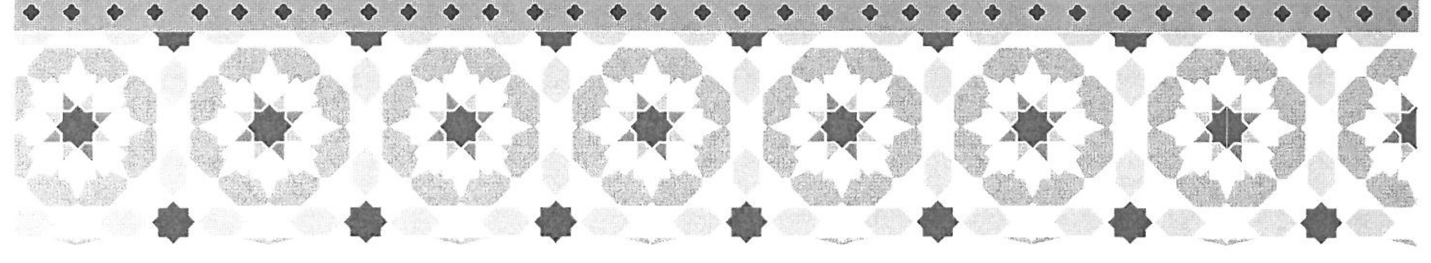
وعلــى الرغم من خبــرة الانقلابات والتمرد المســلح في إفريقيا الوســطى؛ فــإنّ الصراع الحالي اتخذ بعداً جديداً على المجتمع التقليدي في البلاد، حيث نحــا باتجاه (تطييف) الصراع، بالنظر إلى أنّ القتال الدائر في إفريقيا الوسطى حالياً، ومنــذ الإطاحة ببوزيزيه، بات بين مؤيديه مــن ميليشــيات (أنتي بــالاكا) و (جيش الرب) المســيحية، وميليشيات (ســيليكا) التي تقودها غالبية من المسلمين من شمال البلاد، والمؤيدة للرئيس المنفي (جوتوديا).

وقبيــل الضغط علــى الرئيــس (جوتوديا) وإجباره على التنحــي ومغادرة البلاد، ومع تزايد حــدّة العنف في البلاد، وبإيعاز من فرنســا في الأمم المتحدة، اعتمد مجلس الأمن الدولي، في ٥ ديسمبر ٢٠١٣م، القرار رقم (٢١٢٧) حول إفريقيا الوسطى، والذي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، وأعرب القرار، الذي حصد إجماع مجلس الأمن، عن القلق من تدهور الوضع الأمنــي في البلاد في أعقاب إســقاط الحكومة في شــهر مارس ٢٠١٣م، كما يدين القرار بشدة الانتهاكات المســتمرة للقانون الإنساني الدولي، وانتهاكات حقوق الإنســان وخروقاتها الواســعة النطــاق التي ترتكبهــا الجماعات المســلحة، وبخاصــة عناصر جماعة (ســيليكا) ســابقاً، وعناصر جماعــة (مكافحة بــالاكا)، و (جيش الــرب للمقاومة)، والتي تشــكّل خطــراً يتهدد السكان، ويشدّد على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة، ويدين القرار بشدة استغلال

---

(١) إجلال رأفت: السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

(٢) بول مارسيال: السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا: استراتيجية موضع سؤال، صحيفة المناضل-ة المغربية، ٢٠٠٧/٥/١٧م، على الرابط الآتي: http://www.almounadil-a.info/article1041.html



المـــوارد الطبيعية لجمهورية إفريقيا الوســـطى الذي يســـهم في إدامة النزاع، ويؤكد أهمية وضع حدٍّ لهذه الأنشطة غير المشروعة[(١)].

بيـــان بالتدابير التي اتخذتهـــا لجنة مجلس الأمـــن المعنيـــة بتطبيق القرار (٢١٢٧) بشـــأن إفريقيا الوسطى[(٢)]

التدبير	بيان التدبير	نهاية السريان	المصدر
حظر توريد الأسلحة	تتخذ جميع الدول الأعضاء ما يلزم من تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وتوفير أفراد المرتزقة لها.	٥ ديسمبر ٢٠١٤	نُصّ عليه في الفقرة ٥٤ من القرار (٢١٢٧/ ٢٠١٣)
	تقوم الدول الأعضاء كافة بمصادرة وتسجيل ما تكتشفه من أصناف يتم الإمداد بها أو بيعها أو نقلها في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، وتقوم بالتخلص منها. كما تتعاون مع الدول في هذه الجهود.	٥ ديسمبر ٢٠١٤	نُصّ عليه في الفقرة ٥٥ من القرار (٢١٢٧ / ٢٠١٣)

كما نـــصّ القـــرار (٢١٢٧)، فـــي الفقرتين (٤٩) و(٥٠) منه، علـــى أنّ مجلس الأمن «يأذن للقوات الفرنسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، في حـــدود قدراتها ومناطق انتشـــارها، ولفترة مؤقتة، بـــأن تتخذ التدابير اللازمـــة لدعم بعثة الدعـــم الدولية فـــي الاضطـــلاع بولايتها على النحو المنصوص عليه فـــي القرار»، كما يرحّب المجلـــس «بالتعزيز المقترح للقوات الفرنســـية من أجل تقديم دعم أفضل لبعثة الدعم الدولية، ويشجع مفوضية الاتحاد الإفريقي على العمل من أجل تنســـيق عملياتي فعّال بيـــن البعثة والقوات الفرنسية»[(٣)].

وبعد أقلّ من ٢٤ ســـاعة على صدور القرار الأممي بشـــأن إفريقيا الوســـطى، والذي صدر بتحفيز فرنسي لا يخفى، أعلن الرئيس الفرنسي) فرانســـوا هولاند) أنّ بلاده تعتزم القيام بتدخل عســـكري ســـريع لحماية المدنيين في جمهورية إفريقيـــا الوســـطى، مؤكـــداً أنّ دور بـــلاده في جمهوريـــة إفريقيا الوســـطى ســـيكون مختلفاً عن دورها فـــي مالي، حيث قاتلـــت الجماعات الإسلامية المسلحة[(٤)].

وفي تضميـــن لافت عن نية الاســـتراتيجية الفرنسية المتحيزة مسبقاً ضد المسلمين؛ أعلن وزير الخارجية الفرنســـي (لـــوران فابيوس) أنّ هدف العملية، التي أطلق عليها الإعلام الفرنسي اســـم (ســـانغاريس Sangaris)، وهـــو نوع من أنواع الفراشـــات، هو تجنّب المآســـي الإنسانية التـــي يمكن أن تحصل نتيجة الفوضى الســـائدة من إطاحة الرئيس (فرانســـوا بوزيزيه) من قِبَل ائتـــلاف (ســـيليكا) المتمرد، والعمـــل في فترة

(١) مركز أنباء الأمم المتحدة، إفريقيا الوسطى: مجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، ٢٠١٣/١٢/٥م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20032#.UwOtU2KSz٠e

(٢) المصدر: لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (٢١٢٧ / ٢٠١٣) بشأن إفريقيا الوسطى، متاح على الرابط الآتي: :
/http://www.un.org/ar/sc/committees/2127

(٣) http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/٢١٢٧(2013)&Lang=A

(٤) بي بي سي، ٢٠١٣/١٢/٦م.



لاحقة على تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد[1]، في تحميل مباشر لطرف واحد، هو (سيليكا)، المسؤولية الكاملة عن الفوضى والعنف في البلاد!

ووفقاً لبعض المحللين؛ فقد باتت عمليات نزع السلاح، والتسريح، والتجميع، بحسب لغة الأمم المتحدة، مصدراً إضافياً للنزاعات في إفريقيا، خصوصاً أنها مجتمعات منقسمة عرقياً ودينياً، حيث يغدو الأشخاص والأسر والمجموعات التي تمّ نزع سلاحها مهددين بالتعرض لعقوبات من القسم الآخر من السكان الذين لم يُنزع سلاحهم، بعد أن باتوا دون غطاء مسلح يحميهم من الطرف الآخر[2]!

وهذا ما حدث بالفعل في إفريقيا الوسطى، ليفتح الباب أمام عملية تطهير عرقي، وربما إبادة جماعية وفقاً لبعض التحذيرات، تذكرنا بمذابح الهوتو والتوتسي في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، حيث ادعت فرنسا أنها ستسهر على حفظ الأمن والسلام في البلاد، وذلك بنزع السلاح من الطرفين المتقاتلين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، غير أنه سرعان ما تبين أنّ تلك الشعارات لم تكن سوى وعود وردية تستبطن مؤامرة (عقدية)، تستهدف السكان المسلمين في شمالي البلاد، فقد عمدت القوات الفرنسية إلى نزع سلاح مقاتلي (سيليكا) من دون أن تقوم بالإجراء نفسه مع الميليشيات المسيحية المسلحة الأخرى[3]، سواء (أنتي بالاكا Anti-Balaka)[4]، أو (جيش الرب)[5].

لقد ظل مسلمو إفريقيا الوسطى يعانون، بصفتهم أقلية، التهميش السياسي في بلادهم، حيث تبقى المناطق الشمالية لإفريقيا الوسطى، والتي تقطنها غالبية من المسلمين، الأكثر تهميشاً في البلاد، الفقيرة أصلاً، على الرغم من ثرواتها، كما أنّ معظم مناطق التعدين والمناجم توجد في الجنوب والوسط، في حين يخلو الشمال، إلا ما ندر، من أي من هذه الثروات، لذلك فقد كان من الطبيعي أن يشكّل المسلمون غالبية المحاربين في ميليشيات (سيليكا)[6]، ولكن هذا لا يعني أن تحركهم ضد الرئيس (بوزيزيه) كان بدوافع

---

(١) فرانس ٢٤، ٢٠١٣/١٢/٦م.

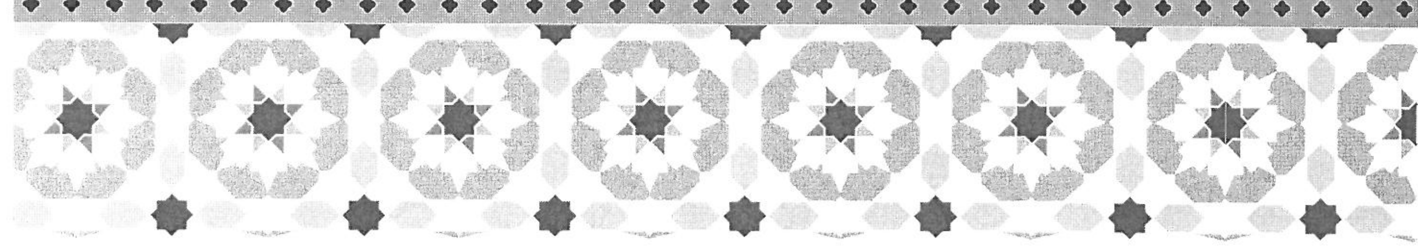
(٢) بول مارسيال: إفريقيا الوسطى: الرئيس الفرنسي يتورط، صحيفة المناضلة المغربية، ٢٠١٣/١٢/٢٦م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.almounadil-a.info/article3611.html

(٣) عبدالرحيم بلشقار بنعلي: الإرهاب الفرنسي في إفريقيا الوسطى، موقع مجلة البيان السعودية، لندن، ٢٠١٤/٢/٩م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?ID=3480

(٤) (أنتي بالاكا Anti-Balaka): أو (مناهضو السواطير) بلغة السانغو، والتي تُعرف أيضاً باسم (الميليشيات المسيحية للدفاع الذاتي)، وهي جماعات مسلحة محلية أنشأها الرئيس المسيحي السابق (فرانسوا بوزيزيه)، وتضمّ في صفوفها بعض جنود الجيش السابقين الذين خدموا في عهده، انظر: رأفت صلاح الدين: ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟، الجزيرة. نت، ٢٠١٤/٢/١٨م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8dd9-e441267b587a-c7cc390a-e10c-44b3

(٥) (جيش الرب): تأسس في أوغندا عام ١٩٨٦م كحركة مسلحة تهدف إلى تطبيق تعاليم الإنجيل بالقوة، قبل أن تنتقل للعمل في عدة بلدان إفريقية، وهي منظمة متطرفة متهمة بشنّ هجمات على المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان. في تعريف «منظمة جيش الرب» الأوغندية، انظر:
- «جيش الرب»، الجزيرة. نت، ٢٠٠٨/٤/١٠م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.aljazeera.net/news/98562f066768-pages/948cff6c-5cbd-41ff-ad97
- مفاوضات لاستسلام قائد «جيش الرب» في إفريقيا الوسطى، بي بي سي، ٢٠١٣/١١/٢١م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/lra_leader_131120/11/worldnews/2013surrender_central_africa.shtml

(٦) محجوب الباشا: إفريقيا الوسطى: فزاعة الأصولية الإسلامية، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، ٢٠١٣/١٢/٥م، متاح على الرابط الآتي:
http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=37215



دينيـــة، بل كانت الدوافع السياســـية هي الحافز الأبرز لتحركهم نحو إسقاط نظامه، خصوصاً أن ممارسات (بوزيزيه) القمعية ونهبه لثروات البلاد قد طالت الشعب بكلّ طوائفه.

كمـــا أنّ المطالب السياســـية لميليشـــيات (سيليكا) لم تكن تتضمن إشارة إلى البعد الديني، حيث كان جلّ تركيزهم في الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية بالأساس، بل إنّ تمردهم على (بوزيزيه) كان نتيجة لعـــدم التزامه بالاتفاقيات الموقّعـــة في هذا الشـــأن، ولا ســـيما اتفاقية (ليبرفيل)، والتي كانت تنصّ على تشكيل حكومة وطنية تضم المعارضة، لحيـــن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في البلاد[١].

وفي ظلّ مناخ دولي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكيـــة وحلفاؤهـــا الغربيون، بـــات يتعاطى عنصرياً مع الإســـلام باعتباره صنـــواً للإرهاب المزعـــوم، تحركت فرنســـا، بمباركـــة أمريكية، لتطبيـــف المجتمع الأفروســـطي إلـــى غالبية مسيحية تحتاج إلى الدعم والمساندة في صراعها مع أقلية مسلمة متطرفة، تستوجب العقاب ونزع السلاح وإطلاق يد الآخر للدفاع عن نفسه، حتى لو قاد الأمـــر إلى انتهاكات ومجـــازر وقتل على الهوية وممارسات ضد الإنسانية! والحجج دائماً تأتي جاهزة ومتدثرة بمُسوح (علمية) مدّعاة، من قبيل الربط التعســـفي بين (سيليكا) والأصولية، ومســـلمي إفريقيا الوســـطى ومجموعات تنظيم القاعدة في المغرب الإســـلامي ومنطقة جنوب الساحل والصحراء.

وفي هـــذا الســـياق تقـــوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوجيه الشـــراكة المعنيـــة بمكافحة الإرهاب عبر الصحـــراء الكبرى؛ بهدف مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة التي تعتمد على العنف، عبر الوكيل الفرنســـي، أو شـــرطي العولمة في إفريقيا الناطقة بالفرنســـية، فمع وجود المحيط الأطلسي كحاجز أمان للولايات المتحدة، تستطيع الإدارة الأمريكية التنازل عن بعض مســـؤولياتها الأمنية في القارة الإفريقية لشركائها الأوروبيين، ولا ســـيما فرنســـا على وجه التحديـــد، والتي تحافظ، منذ ما بعد فترة الاســـتعمار المباشـــر، على علاقـــات وثيقة مـــع معظـــم دول إفريقيا الفرانكوفونية[٢].

وبعد تصاعـــد أعمال العنف الطائفية، والتي تزايدت بفعل التدخل الفرنسي، وتطييف الصراع السياسي في إفريقيا الوسطى، نزح ما يزيد عن ربع سكان البلاد - وفقاً لمنظمة العفو الدولية - عن ديارهم، خوفـــاً من الهجمات الانتقامية التي أودت بحياة المئات من المسلمين المدنيين، كما فرّ عشـــرات الآلاف من المسلمين النازحين إلى دولتي الكاميرون وتشـــاد المجاورتين، خوفاً من عمليـــات القتل على الهوية التـــي تمارس بحقّهم تحت مرأى ومســـمع من قـــوات الجيش الوطني والقوات الفرنسية والإفريقية المتدخلة، خصوصاً بعد أن بات المسلمون بلا غطاء من حماية تردع مســـتهدفيهم من المســـيحيين بعد نزع ســـلاح ميليشيات (سيليكا) من قِبَل القوات الفرنسية[٣].

---

(١) «الصراع في إفريقيا الوسطى: دوافع اقتصادية وأبعاد طائفية»، صحيفة يني شفق العربية، الأناضول، ٢٠١٣/١٢/٨م، متاح على الرابط الآتي: http://arabic.yenisafak.com/dunya-9960-haber/23.12.2013

(٢) Joshua C. Burgess, «No Time to Hit Snooze in North Africa and the Sahel», Washington Institute for Near policy Studies, POLICY WATCH 2205, 10/2/2014, available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/no-time-to-hit-snooze-in-north-africa-and-the-sahel

(٣) Amnesty International, Ethnic Cleansingand Sectarian Killingsinthe Central African Republic, January 2014, p.p. 5 - 6.



الغريب في الأمر أن تسعى باريس - بعد ذلك - إلى نفض يديها مما يحدث في إفريقيا الوسطى من انتهاكات، وتلقي باللائمة على مكونات الشعب الأفروسطي (العنصري) و (غير المتسامح)، حيث زعم (جيرارد أراو) المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة أنّ « بلاده أساءت تقدير مدى الكراهية التي يكنها مسلمو ومسيحيو جمهورية إفريقيا الوسطى لبعضهم البعض»، مؤكداً أنّ «القوات الفرنسية والإفريقية العاملة في جمهورية إفريقيا الوسطى تواجه وضعاً صعباً للغاية»، حيث إنّ قوات حفظ السلام الفرنسية والإفريقية «تجد نفسها محشورة بين مجموعتين؛ تريد الواحدة منهما إفناء الأخرى»[1].

وفي التصريحات الفرنسية - هذه - تدليس من زاويتين:

الأولى: أنها تساوي بين الضحية والجلاد، إذ إنّ الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، وجميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، قد أكدت أنّ تطهيراً عرقياً ومذابح يُخشى أن تبلغ حدّ الإبادة الجماعية تُمارس بحقّ المسلمين في إفريقيا الوسطى، في حين تزعم فرنسا أنّ قواتها «محشورة بين مجموعتين؛ تريد الواحدة منهما إفناء الأخرى».

الثانية: أنها نحّت التأثير السلبي لتدخلها في إفريقيا الوسطى وانحيازها ضد المسلمين هناك جانباً، وزعمت أنها أساءت تقدير مدى الكراهية بين السكان المسيحيين والمسلمين في البلاد، وكأنها لم تصنع الأزمة بالأساس، سواء بشقها الحالي المباشر، أو بشقها الأصيل غير المباشر، والمتمثل في إعاقتها تحقيق أي استقلال حقيقي لإفريقيا الوسطى، بل لمستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية على مدى عقود خلت.

الخلاصة إذن:

إنّ تفتيت المجتمعات، وتقسيم الدول، و (تطييف) الأزمات والصراعات السياسية الداخلية، بات شعار الحقبة (الكولونيالية) الجديدة المعولمة، ومن ثمّ فإنّ (أزمة إفريقيا الوسطى)، وما يتعرض له المسلمون العزل هناك من انتهاكات بحقّ الإنسانية، ستبقى مرشحة لمزيد من التفاقم، لتصبح نهايتها مفتوحة على جميع السيناريوهات، خصوصاً أنّ المجتمع الدولي، متمثلاً في الأمم المتحدة، قد اتخذ قراره بتعميق الأزمة بشكل أكبر!

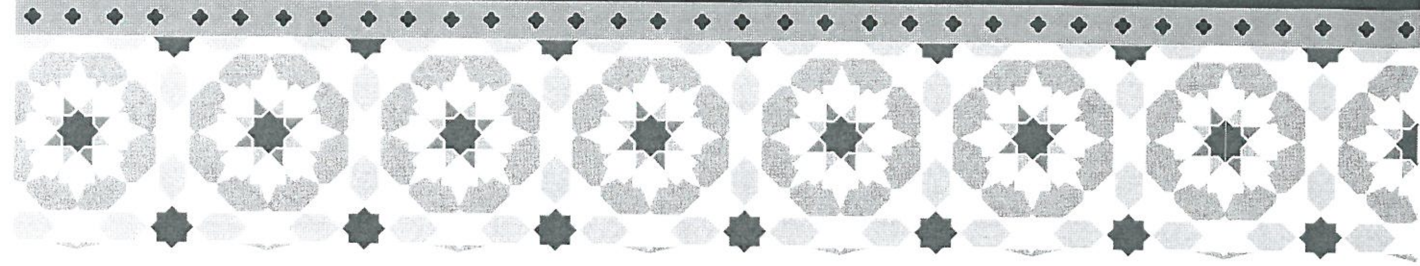
فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) المجتمع الدولي إلى إرسال قوات عسكرية إضافية سريعاً إلى إفريقيا الوسطى لمنع تدهور الوضع الأمني، كما طالب الدول المانحة بتقديم الأموال التي وعدت بها لإعادة تأهيل البنية التحتية للبلاد وتقديم الخدمات الأساسية[2]، وكأنّ المعضلة لم تأت أصلاً من التدخل الفرنسي في الأزمة، وكأنّ الدور الإنساني للمجتمع الدولي (المعولم) أضحى صناعة الأزمات ثم جمع التبرعات! هي إذن ثنائية الهدم والبناء، غزو أفغانستان ثمّ إعادة إعمارها، احتلال العراق ثمّ إعادة إعماره، تطييف الأزمة في إفريقيا الوسطى، ثمّ مطالبة المجتمع الدولي بالاضطلاع بدوره (الإنساني) في توفير الطعام والإيواء للنازحين، وهكذا.

والمثير للدهشة في أزمة مسلمي إفريقيا الوسطى الراهنة، وغيرها من الأزمات التي

---

(١) «فرنسا أساءت تقدير مدى الكراهية في إفريقيا الوسطى». بي بي سي، ٢٠١٤/١/١٦م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/car_france_140115/01/worldnews/2014underestimated_hatred.shtml

(٢) «بان كي مون يطالب بإرسال قوات عسكرية إضافية إلى إفريقيا الوسطى». فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/٢٠م.



تعصف بالمسلمين في أقاليم شتّى على اتساع رقعة الكرة الأرضية، أنها لا تجد من الدول الإسلامية إلا شجباً وتنديداً وبعضاً من الحراك الشكلي الذي قد يعمّق الأزمة بأكثر مما قد يسهم في حلّها.

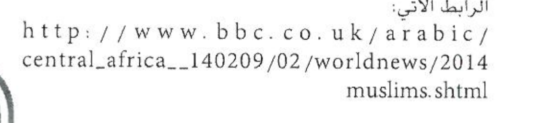
فها هي ذي منظمة التعاون الإسلامي تكتفي بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، بقيادة وزير خارجية جمهورية غينيا، لدعم المواطنين المسلمين هناك، وإبداء التضامن معهم، وتقييم الوضع، والتواصل مع السلطات الرسمية، والإسهام في الحوار والتقارب، بل إنّ الأمين العام للمنظمة (إياد أمين مدني) قد رحّب بقرار فرنسا رفع مستوى تدخلها في إفريقيا الوسطى، داعياً المجتمع الدولي إلى العمل على نحو جماعي لمساعدة السلطات (الجديدة) (المسيحية)، على استعادة النظام وتحقيق الاستقرار في البلاد؛ بسبب تداعيات الأزمة على السلام والأمن والاستقرار المنطقة وخارجها[١].

وحتى يقوم وفد التعاون الإسلامي رفيع المستوى بتقييم الوضع في إفريقيا الوسطى؛ يكون المسلمون في تلك الدولة قد هُجِّروا عن بكرة أبيهم من ديارهم؛ وفقاً لتقديرات (بيتر بوكارت) مدير الطوارئ في منظمة هيومان رايتس ووتش، والذي حذّر من أنّ «العنف الطائفي في جمهورية إفريقيا الوسطى قد يضطر جميع المسلمين في البلاد إلى مغادرتها»، مضيفاً: «إنها مسألة أيام.. أو أسابيع .. قبل أن تغادر التجمعات الأخيرة للمسلمين البلاد إلى تشاد هرباً من موجة العنف»[٢].

وأخيراً؛ فإنه إذا كان الواقع الإفريقي بالغ التشابك والتعقيد، لاعتبارات ذاتية وموضوعية تمسّ جوهر النشأة المصطنعة للدولة الإفريقية المعاصرة، وتتقاطع مع سياقات المكوّن المجتمعي الإفريقي بأبعاده (العرقية، والقبلية، والسوسيولوجية، والدينية، والبيئية، والاقتصادية)، فإنّ أكثر ما أضر بهذا الواقع الإفريقي، وأعاق تطوّره الطبيعي، هو التكالب الاستعماري الغربي، قديمه المباشر، وحديثه غير المباشر، ليبقى التحدي الأبرز لتخليص إفريقيا من هذا الإرث الثقيل، واقعاً بالأساس على كاهل الأفارقة أنفسهم، دون غيرهم.

وحتى يضطلع الأفارقة بهذا الدور ستظل (عسكرة) الصراعات السياسية الإفريقية، و (تطييف) المجتمعات الإفريقية، هي وقود التدخل الغربي في أزمات القارة، والمدخل الأهم لاستنزاف ثرواتها وجهود أبنائها لصالح الاستعمار المعولم الجديد.. حتى إشعار آخر!

(١) «منظمة المؤتمر الإسلامي توفد بعثة للتشاور مع حكومة إفريقيا الوسطى والتضامن مع مسلميها»، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠/٢/٢٠١٤م.



(٢) هيومان رايتس ووتش: «العنف قد يضطر جميع المسلمين لمغادرة إفريقيا الوسطى»، بي بي سي، ٩/٢/٢٠١٤م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/central_africa__140209/02/worldnews/2014 muslims.shtml

